



قرارات رئاسة الجمهورية

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية من أعضائه .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

”مادة ٥ - يكون للهيئة رأس مال مستقل يتكون من مجموع قيمة الأصول التي تعتمد لهذا الغرض ويكون لها ميزانية مستقلة شاملة الإيرادات والمعروفات وينبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول شهر يولييه وتنتهي في آخر يولييه من كل سنة ، ويجب أن يتم وضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يجب وضع الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ، على أن يرافقه تقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالي خلال السنة ، وتقدم الميزانية والحساب الختامي بعد موافقة مجلس الإدارة الى وزير الدولة للاصلاح الزراعي لاعتمادها وإقرارها من رئيس الجمهورية .

”مادة ٧ - يكون للهيئة مدير عام وهو الذي يمثلها وينوب عنها أمام الجهات القضائية والإدارية والغير .

وبكون تعيينه وتحديد مرتبه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - على وزير الدولة للاصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للاصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي والهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النصوص التالية :

”مادة ٣ - يشكل مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

والجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم إن أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .